VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Osboa**
DATE:	**28-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**200,000**
TITLE :	**Drug crises…a never-ending story**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Hoda Shehab**

أزمات الدواء.. «عرضٌ مستمر»

هدى شهاب

تعد صناعة الدواء قضية مستقبل وطن، وصحة شعب وأمة لذا يمثل الدواء واحدًا من أهم السلع الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وعلى الرغم من ذلك تواجه صناعة الدواء في مصر العديد من المشكلات التي مثلت عائقًا كبيرًا أمام الحكومات المتعاقبة، ففي السنوات العشرة الماضية تدهورت المنظومة العلاجية في مصر على جميع الأصعدة، باختفاء عدد كبير من الأدوية المهمة والضرورية لفئات كبيرة من الشعب أو بانتشار مافيا الأدوية الفاسدة أو منتهية الصلاحية، بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذتها الحكومات المتتالية لتحريك أسعار الدواء بصفة مستمرة دون مراعاة البُعد الاجتماعي لملايين المواطنين الكادحين لينتهي عام ٢٠١٥ كغيره من الأعوام الماضية دون أن تشهد المنظومة الدوائية في مصر أي تطور يُذكر في ظل غياب نظام للتأمين الصحي الاجتماعي الشامل وضعف ميزانية وزارة الصحة التي تقف حائلًا أمام تقديم خدمة طبية وعلاجية معقولة للمواطن الكادح.

تحريك أسعار الدواء

مع الارتفاعات المتكررة التي شهدها سعر الدولار خلال العامين الماضيين ارتفعت التكلفة الإنتاجية الكلية للمصانع بنحو ١٢٠٪، لاسيما أن صناعة الدواء في مصر تعتمد اعتمادًا كليًا على استيراد المواد الفعالة من الخارج ما انعكس جليًا على أسعار الدواء في مصر، ففي نهاية عام ٢٠١٥ تم تحريك أسعار نحو ٢٠ نوعًا من الدواء تتنوع في أهميتها ما بين أدوية للضغط والإمساك، والروماتيزم بنسبة تراوحت ما بين ٣٠ إلى ٥٠٪ من السعر الأصلي للدواء، تأتي هذه الخطوة بعد خمسة أشهر فقط من قيام وزارة الصحة برفع أسعار ٢٤ نوعًا من الدواء شملت المحاليل الوريدية وألبان الأطفال وأمراض المسالك البولية وغيرها، وهو ما قابله المواطن المصري البسيط بالرفض التام، فتلك الأدوية تعد الأكثر تداولًا بين فئات كبيرة من الشعب المصري لتدني أسعارها نسبيًا مقارنة بأدوية أخرى أكثر تكلفة مما سيحمل المواطن البسيط أعباء جديدة، خاصة أن إنفاقه على العلاج يلتهم جزءًا كبيرًا من دخله.

من جهتها أوضحت د. نشوى التميمي أستاذ الكيمياء بكلية صيدلة جامعة حلوان وعضو جمعية تطوير مهنة الصيدلة، أن الزيادات الأخيرة في أسعار الدواء توضح لنا القفزة الكبيرة التي شهدها قطاع الدواء في مصر، ففي أقل من سنتين ارتفعت أسعار الدواء في مصر بنحو ١٣٠٪ لتزيد أسعار المضادات الحيوية بنسبة ١١٪، أما المقويات والفيتامينات فقد وصلت نسبة ارتفاعها لـ ٤٠٪، بينما تراوحت زيادة أسعار أدوية الأنفلونزا والمسكنات ما بين ٢٠:٢٠٪، وتضيف قائلة: «لم يقتصر الارتفاع على هذه الأنواع فحسب، فقد تعدت نسبة ارتفاع أسعار بعض أدوية الأمراض المزمنة حد الـ٥٠٪ لتصل لحدود فلكية، فقد وصل سعر مصل الأيومين البشري الذي لا غنى عنه لمرضى الكبد لـ ٢٧٠ جنيهًا، ووصل «بلوكاتش» الذي لا غنى عنه بصورة دائمة لمرضى الضغط لـ ٩٠ جنيهًا». وبالحديث عن التحريك المستمر لأسعار الدواء وأثره على الصناعة والمرضى على حد سواء.. استطردت «التميمي» قائلة: «إن تحريك السعر أحيانًا يكون ضرورة ملحة خاصة إذا كانت الزيادة خاصة بأسعار المستحضرات التي تنتجها شركات القطاع العام المملوكة للدولة والتي تتكبد خسائر فادحة كل عام، فتحريك أسعار الدواء بما يتلاءم مع ظروف المواطن سيسهم في مواكبة أسعار الطاقة الزائدة وتطوير المصانع وكوادرها البشرية ما سيقضي على النقص الحاد في الدواء».

نقص الدواء من السوق المحلية

أزمة الدواء مستمرة

كنتيجة مباشرة لارتفاع التكلفة الإنتاجية للدواء في مصر مقارنة بسعر بيعها تفاقمت مشكلة نقص الدواء واختفاء البديل، فقد ارتفعت نواقص الأدوية من السوق المحلية خلال ٢٠١٥ لتصل لـ ٨٠٠ مستحضر دوائي وفقًا لتقديرات نقابة الصيادلة، مما جعل المرضى يضطرون للحصول على بديل أقل جودة وفعالية من الدواء الأصلي.

من جانبه يقول محمد عبد المقصود «موظف»: «أتناول دواء للقلب منذ ١٥ عامًا بشكل مستمر، ولكن منذ عامين أصبح هذا الدواء نادرًا جدًا، وكلما ذهبت لشراء الدواء يعطوني دواء آخر كبديل له»، مؤكدًا أن الدواء البديل لا يصلح لكثير من المرضى خاصة أن الدواء له آثار جانبية لا تتناسب مع بعض الأمراض الأخرى التي من الممكن أن يعانيها شخص واحد. ويضيف د. سامح عبد المعز، عضو اتحاد الصيادلة العرب، قائلًا: «إن ارتفاع الدولار أصبح خطرًا كبيرًا يهدد سوق الأدوية في مصر نظرًا لعدم قدرة الشركات على توفير أسعار المواد الخام المستوردة التي تستخدم في صناعة الدواء، لاسيما أن ثبات أسعار الدواء في ظل تزايد أسعار الدولار يكبد الشركات المنتجة خسائر بالملايين مما قد يؤدي إلى توقف بعض الشركات عن العمل وهو ما نتج عنه نقص عدد كبير من الأدوية من السوق المحلية».

مشيرًا إلى أن التكلفة الإنتاجية للأدوية شهدت ارتفاعات متتالية منذ عام ٢٠١٢، خاصة بعد زيادة الدولار بنسبة تزيد على ٤٠٪ خلال الأعوام الخمس الماضية، وبالحديث عن كيفية إصلاح المنظومة العلاجية في مصر وتوفير الدواء بأسعار مناسبة، أضاف «عبد المعز» قائلًا: «إن الأزمة الحالية في سوق الأدوية هي نتيجة طبيعية لسوء التخطيط وغياب السياسات الدوائية المتبعة في معظم دول العالم لتلافي المشكلات توفير العلاج، لذا ينبغي على الحكومة أولًا أن تعمل على وضع آليات وخطط جديدة لإصلاح المنظومة العلاجية بالعمل على إنشاء هيئة مستقلة عن وزارة الصحة لمتابعة المشكلات التي تتعلق بقطاع الدواء في مصر مع التوجه إلى إنشاء مصانع لإنتاج المواد الخام الدواء في مصر بدلًا من استيرادها من الخارج ما سيقلل من التكلفة النهائية للدواء، بالإضافة إلى تحفيز القطاع الخاص للخوض في هذا المجال، وتذليل العقبات أمام الشركات الجديدة لتشجيعهم.

غش الدواء

تُعرف الأدوية المغشوشة بأنها المواد التي تباع تحت مسميات غير المرخصة من قبل السلطات المختصة لذلك، وتتضمن الأدوية المغشوشة الاسم العلمي والنوعي للدواء الأصلي بحيث تبدو أصلية أمام ناظري المستهلك، لذا يصعب على المواطن العادي أن يلاحظ الفرق بين الدواء الأصلي وغيره من الأنواع غير المرخصة، وتنتشر الأدوية المغشوشة في مصر وفي الأسواق العربية على حد سواء عن طريق التهريب، ولكن يعد الغش المقنن للدواء أخطر أنواع الغش والذي يتمثل في التصنيع المحلي لأنواع رديئة من الدواء التي لا تحتوي على المواد الدوائية الفاعلة، فقد كشفت القضية رقم ٢٣٠٦٦ لسنة ٢٠١٤ عن كارثة جديدة للغش التجاري والنصب على المرضى ليتم بيعهم الشيكولاتة على كونها دواء أو مكملًا غذائيًا يعالج أنيميا فقر الدم وهو ما قامت به شركة «بيوفكت» للصناعات الدوائية التي حصلت على تسجيل من المعهد القومي للتغذية لمنتج يسمى «فراهيرو ٢٧» وهو عبارة عن حبات الشيكولاتة بالفيتامينات والمعادن وتبيعه بالصيدليات بسعر يفوق الـ ٣٠ جنيهًا على أساس أنه مستحضرًا دوائيًا ضارية بالقوانين عرض الحائط وما يزيد الكارثة أن تلك الشركة تبيع «الفراهيرو» على أساس أنه مسجل بوزارة الصحة في حين أنه لم يمر بمراحل التسجيل القاسية التي تفرضها للإدارة العامة لشئون الصيدلة بوزارة الصحة والتي ضمن شروطها أن تسجل الأصناف الدوائية أو المكملات الغذائية لهذه الأدوية.